اقتصاد

٩٠٠ طن من الفروج المجمد وصلت أسواق دمشق خلال رمضان

نقيب بيطريي حماة لـ«الوطن»: لا منح لشهادات صحية ومنشأ مزورة

| عبد الهادي شباط

يبدو أن جميع آليات ضبط تهريب الفروج المجمد من الحدود وصولاً لمحافظة حماه ثم إلى أسواق دمشق وغيرها من المحافظات لم تجد نفعاً في ظل البيئة الملائمة لانتعاش هذه الظاهرة بسبب انخفاض الإنتاج المحلي وعدم كفايته للاحتياجات المطلوبة في السوق المحلية وإقفال باب الاستيراد لهذه المادة وخاصة في ظل ازدياد الطلب بشكل ملحوظ على الفروج خلال شهر رمضان الماضي، وكانت عدة وسائل إعلام محلية تحدثت عن هذه الظاهرة لكن أن تصل الأمور لحد منح بعض الجهات الرسمية / نقابة الأطباء البيطريين في حماة / شهادة منشأ أو شهادة صحية لهذه المادة المهربة التي يتم تناقلها بين عدد من الباعة فهو عمل غير مقبول، وبما أن مصدر المعلومة هنا غير رسمي اتجهت «الوطن» للاتصال مع نقيب الأطباء البيطريين بحماه ظافر الكوكو الذي نفى قيام النقابة بمثل هذه المخالفات، وشدد على أن النقابة بعكس ذلك هي من أكثر الجهات تشدداً تجاه ظاهرة دخول الفروج المجمد للأسواق بشكل غير نظامي، وأن النقابة تعمل بالتنسيق مع المحافظة وبتوجيه من محافظ حماة على القيام بحملات إرشادية وتوعوية حول مخاطر تناول مثل هذه اللحوم التي تكون مجهولة المصدر وغير معروف طرق الذبح والتوضيب لهذه العملية، إضافة إلى المخالفات من سوء أعمال النقل والشحن والتخزين التي تتعرض لها هذه المادة لكونها تدخل بطرق غير شرعية وبالتالي كل ذلك يؤثر في سلامة هذه اللحوم لعدم صلاحيتها للاستهلاك.

وبالانتقال لأمين سر جمعية حماية المستهلك بدمشق محمد بسام درويش أوضح أن معظم لحوم الفروج المجمدة التي تصل أسواق دمشق مصدرها محافظة حماة وأن هذه الظاهرة بلغت ذروتها خلال شهر رمضان الماضي، حيث قدر وصول قرابة ٣٠ طناً يومياً من هذه اللحوم لدمشق وبالتوقف عند الرقم وتعميمه على أيام الشهر سنكون أمام ٩٠٠ طن من لحوم الفروج المجمدة دخلت أسواق دمشق على مدار شهر رمضان وتم بيعها واستهلاكها من المواطنين، لكن درويش أوضح أن هذه الكميات تراجعت كثيراً بعد شهر رمضان لانخفاض الطلب على الفروج وانخفاض أسعار المنتج المحلي حيث انخفض سعر كيلو الفروج الحي من ١٤٠٠ ليرة خلال رمضان إلى ٨٠٠ ليرة حالياً وهو ما يمثل نسبة ٥٧٪ إضافة إلى تراجع ثقة المستهلك بسلامة هذه اللحوم، حيث أدت كل هذه العوامل إلى انخفاض وجود هذا النوع من لحوم الفروج بنسبة ٧٠٪ عما كانت عليه خلال رمضان، وعن أهم طرق وصول هذه المادة إلى أسواق دمشق بين أن من أكثر الطرق هي تحميل كميات مخالفة من لحوم الفروج المجمد مع كميات نظامية من لحوم الفروج التي حصلت على شهادة صحية من المسلخ المعتمد وبالتالي قيام بعض المسالخ بالتلاعب بالفواتير والشهادات التي يتم منحها لبعض التجار.

وفي السياق ذاته اعتبر العديد من مربي الدواجن المحليين أن دخول الفروج المجمد للأسواق المحلية وبأسعار رخيصة أضر بعملية التربية لعدم قدرة المنتج المحلي على طرح إنتاجه للسوق بأسعار مشابهة لسعر الفروج المجمد وبالتالي أضعف عملية التربية بشكل عام وخاصة أن العديد من المربين الذين تعرضوا لخسارات متكررة عزفوا عن العمل وهذا يسهم في انخفاض الإنتاج المحلي وعدم تغطية احتياجات السوق وبالتالي منح تجار الفروج المجمد فرصة الانفراد في السوق وفرض الأسعار التي يريدونها.

جلسة الحكومة «زراعية» بامتياز

مسودة البيان الحكومي... دعم المؤسسة العسكرية واحتياجات المواطنين الأساسية

| الوطن

حددت الحكومة رؤيتها لتطوير القطاع الزراعي ومعالجة التحديات التي تعترضه بما ينعكس إيجاباً على المواطن والأسر الريفية الفقيرة، حيث أقرت برئاسة رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس خلال جلستها الأسبوعية أمس ثلاثة مشاريع زراعية أولها مشروع تشجيع الزراعات المنزلية من خلال تقديم منحة إنتاجية للأسر الريفية الفقيرة تساعدها في إقامة نشاط زراعي أسري سواء أكان (زراعياً أم حيوانياً) ومن المقترح تنفيذ ما يقارب /٥/ آلاف حديقة منزلية كمنحة مجانية بشكل سنوي بمختلف المحافظات، وسيتم في الجلسات القادمة مناقشة باقي مكونات دعم التنمية الزراعية والمحاصيل الإستراتيجية كالحبوب والأقطان بالإضافة إلى الحمضيات والشوندر السكري والتفاح والعنب.

ومشروعها الثاني المرتبط بقطاع الدواجن تضمن إقرار مجلس الوزراء السماح باستيراد الأعلاف مع إيجاد آلية دعم حكومي لمعامل الأعلاف المحلية بهدف الوصول إلى سعر أقل وتنافسية مطلوبة وإعطاء دور أوسع للمؤسسة العامة للأعلاف لتأمين المقننات العلفية لمربي الدواجن والطلب من المؤسسة العامة للخزن والتسويق إيجاد آلية لتخزين فائض الإنتاج بهدف تحقيق التوازن السعري في السوق، إضافة إلى إطلاق مشروع التربية المنزلية للدواجن وتأمين المتطلبات اللازمة له.

من جهة أخرى تم تشكيل فريق عمل تخصصي لتطوير وتشجيع الصناعات الزراعية-المشروع الثالث- حيث حدد المجلس وسائل تشجيع الصناعات الزراعية التي تشكل ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي ودورها في رفد الأسواق الداخلية بالمنتجات الصناعية المحلية ورفع نسب التصدير لتأمين القطع الأجنبي لتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

مناقشة آلية لتنفيذ وإطلاق مشروع دعم المرأة الريفية التي تشكل ٥٠٪ من اليد العاملة بالقطاع الزراعي في الريف واتخاذ الإجراءات اللازمة له، من خلال منحهن قروضاً تشغيلية لتأسيس مشاريع متناهية الصغير مولدة للدخل بما يساهم في إحداث التنمية الريفية، وتوفير فرص العمل لتشغيل الأيدي العاملة وتأمين استقرارها في الريف بالتالي تحسين سبل العيش، والطلب من وزارة الزراعة تحضير البيانات اللازمة بالتنسيق مع باقي الجهات التي تقوم بأعمال مشابهة وتوحيدها ضمن مرجعية واحدة.

كما ناقشت الحكومة مسودة بيانها الوزاري حول برنامج عملها للفترة المقبلة، محددة أولويات عملها بدعم المؤسسة العسكرية والجانب الاقتصادي لدوره في توفير احتياجات المواطنين الأساسية.

وتوسعت مباحثات أعضاء المجلس حول سبل معالجة موضوع حرائق الغابات والاحتطاب الجائر خاصة حريق المناطق الحراجية بسهل الغاب ومحاسبة المقصرين في الحد من هذه الحوادث حيث أقر المجلس إعفاء مدير منطقة الغاب ورئيس دائرة الحراج ورئيس البلدية وإحالتهم على التحقيق، والعمل على توفير مستلزمات إطفاء الحرائق من آليات وكوادر بشرية.

وفي إطار آخر بحث مجلس الوزراء آليات مكافحة تهريب المشتقات النفطية والمواد الغذائية عبر المنافذ البرية والبحرية بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع قرار تخصيص محافظة حماة بمبلغ قدره مائتان وخمسة عشر مليون ليرة سورية من الإيرادات المحلية المضافة إلى الرسوم الجمركية لتنفيذ طريق تل الغار- مركز ري المشرب، وتأتي أهمية مشروع القرار كون الطريق يربط المنطقة الغربية مع مدينة السقيلبية.

كما وافق المجلس على مقترح وزارة الأوقاف بترميم التكية السليمانية.

ووافق المجلس على كتاب وزارة الأشغال العامة المتضمن طلبها تمديد العمل ببلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٥/١٥/ب لعام ٢٠١٣ المتعلق بالإجراءات الواجب تطبيقها لمعالجة الإشكاليات التي تواجه العقود المبرمة مع الجهات العامة بسبب الظروف الراهنة لغاية تنفيذها واستلامها استلاماً أولياً ونهائياً لمدة ستة أشهر بدءاً من تاريخ ٢٠١٦/٧/٢٠ ولغاية ٢٠١٧/١/١٩.

وعلى هامش الجلسة أكد وزير الزراعة أحمد القادري في تصريح للصحفيين أنه تمت مناقشة عدد من المواضيع التنموية الهامة التي تخص القطاع الزراعي أولها دعم وتشجيع الزراعات الأسرية لما لذلك من أهمية في تأمين مصدر دخل للأسر الريفية تحسن سبل العيش لديهم، إضافة لذلك تمت مناقشة موضوع تمكين المرأة الريفية من خلال منح قروض لتنفيذ مشاريع إنتاجية للمرأة الريفية باعتبارها تشكل ٥٠٪ من المجتمع وهي التي تقوم بكافة النشاطات الزراعية لما لهذه الأسر الريفية من دعم وتحقيق مصدر دخل وتمكينها من إيجاد مصادر جديدة للدخل وتأمين المنتجات الزراعية ورفدها بالأسواق الداخلية.

والقضية الأهم تتعلق بالصناعات الزراعية لما له من أهمية كبيرة ومن المقرر أن يتم تشكيل فريق نوعي ومتخصص بعد أن أنجز مركز السياسات الزراعية في وزارة الزراعة دراسة حول تطوير الصناعات الزراعية وهو مؤلف من وزارة الصناعة والزراعة وهيئة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الاقتصاد لتطوير هذا النشاط الهام وتشجيعه على مستوى القطر لما لذلك من منعكس اقتصادي ايجابي على الاقتصاد الكلي في سورية.كما تطرق الاجتماع إلى دراسة واقع الدواجن وما يعانيه هذا القطاع من صعوبات تتمثل بموضوع صعوبة تأمين الأعلاف وارتفاع تكاليف الإنتاج واتخاذ العديد من القرارات الهامة التي سيكون لها منعكس ايجابي على إعادة تربية الدواجن لاسيما للمربين الصغار ودعم هذا القطاع العام مع توفير مادة الفروج والبيض وصولا إلى إعادة النهوض بهذا القطاع الذي تأثر بشكل سلبي خلال الفترة الماضية بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر على البلاد.

> إعفاء مدير منطقة الغاب ورئيسي الحراج والبلدية على خلفية الحرائق
>
> وزير الزراعة لـ«الوطن» انخفاض في أسعار الدواجن و٧٠٪ من ارتفاع الأسعار سببه الأعلاف

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بخصوص ارتفاع أسعار الدواجن قال هناك إجراءات سيتم العمل عليها مع وزارة الاقتصاد تتعلق بتأمين الأعلاف مشيراً إلى أن ارتفاع أسعار الدواجن سببه ٧٠٪ عائد للأعلاف مؤكداً أن هناك جهوداً لتأمين الأعلاف لقطاع الدواجن سوف ينعكس ذلك فوراً على انخفاض التكاليف وتوفير المادة مؤكداً أن كافة القرارات التي اتخذتها الحكومة في جلستها هامة وسيكون لها منعكس إيجابي على المجتمع الريفي والريف السوري إضافة إلى دعم قطاع الدواجن، وأشار إلى أن الزراعات المنزلية تشكل نحو ٤٠٪من الأسر الريفية التي تعمل بدول العالم بالزراعات الريفية وهناك تجارب عديدة للبرازيل ودول آسيا التي اعتمدت في حياتها على الزراعات الأسرية المنزلية لتأمين احتياجات الأسر ودخل إضافي للفلاحين لبيع الفائض وتأمين كافة المنتجات الزراعية مشيراً إلى أن الآلية ستكون من خلال أما منح قروض لهذه الأسر أو تأمين بعض المساعدات التي ستكون على شكل دعم فني ومساعدة هؤلاء الأسر لتنفيذ بعض الأفكار التي تساعدهم على زيادة دخلهم وتحسين سبل العيش.

وأشار إلى أن اللجنة المشكلة ستقوم بدراسة المعايير والآلية والقرى المستهدفة والمناطق التي سيتم العمل فيها وخاصة أن العمل سيتم في المحافظات الآمنة وعدد القرى التي يمتلك فلاحوها حيازات صغيرة.

تجارة دمشق: وزير التجارة الجديد وعد بتعديل قرار مصادرة البضائع

البردان: الأهم معالجة ليس التهريب وإنما مسبباته

| الوطن

وصف نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عمار البردان في تصريح لـ«الوطن» أن اللقاء الأول لأعضاء غرفة تجارة دمشق بوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي، بالجيد والمثمر وأضاف إن الغربي بدا للوهلة الأولى متفهماً للوضع الاقتصادي والأسواق والأسعار والسبل المطلوبة والمناسبة للتعامل مع الفعاليات التجارية وأضاف البردان إن وزير التجارة العتيد وعد بتعديل القرار رقم ١٢٨٢ الأخير الذي ينص على مصادرة وحجز البضائع التي لا يقدم أصحابها الفواتير النظامية ووعد كذلك بتحسين أداء الأسواق وتوفير السلع والبضائع بالأسعار المناسبة ومعالجة أسباب ارتفاع الأسعار.

وتطرق الحديث بين التجار ووزير التجارة الداخلية كذلك بحسب البردان لموضوع التهريب وسبل مكافحته عبر التركيز على مسببات التهريب وليس نتائجه والوقوف على كيفية لجوء البعض إلى التهريب والدوافع الحقيقية التي تدفعهم إلى اعتماد قنوات التهريب حيث عرضنا خلال الاجتماع أهم أسباب اللجوء إلى التهريب التي تتمثل بالإجراءات الصعبة والتكلفة الباهظة التي يتلكفها المستوردون والرسوم الجمركية ورسوم المرافئ المرتفعة التي تشكل عبئاً زائداً على المستوردين إضافة إلى الزيادة المطردة في تكاليف العمليات المرتبطة بالتجارة قائلاً إن قطاع الأعمال يعاني مشاكل حقيقية يأتي في مقدمتها ارتفاع تكاليف النقل التجاري ويشمل تكاليف النقل المباشرة من الشحن والتأمين والتكاليف غير المباشرة مثل الجرد والتخزين إلى جانب تكاليف المعابر الحدودية على الوثائق وفي إجراءات التأخير والعرقلة.

وأضاف البردان إن الطرفين متفقان على أن معالجة هذه المشاكل الجمركية ستؤدي إلى تحسين آليات تحصيل الرسوم والضرئب الجمركية الذي سينعكس إيجاباً، على زيادتها بالإضافة إلى التنفيذ الأمثل للقوانين والتشريعات وهذه الآليات بالتالي ستدعم حماية الاقتصاد الوطني وتشجع الاستثمارات.

وقد كانت غرفة تجارة دمشق انتقدت وسائل وإجراءات المصادرة وحجز البضائع من خلال استخدام القرار رقم ١٢٨٢ متسائلين عن الغاية من اللجوء إلى مصادرة البضاعة أو حجزها ولماذا لا تكتفي الوزارة بالمخالفات النقدية وشكا العديد من التجار من عدم إمكانية تقديم فواتير لكون التجار الكبار لا يعطون الفواتير لتجار الجملة والمفرق وطالبوا بالعدول عن تطبيق القرار رقم ١٢٨٢ أو تعديله والتشاركية في صياغة القرار لتجنب وقوع الإشكالات التي سوف نضطر إلى البحث عن حلول نحن بغنى عنها قائلاً إن المادة التي استند عليها القرار رقم ١٢٨٢ بالذات لا نعرف كيف وردت في القانون رقم ١٤ حيث لا يتضمن القانون حجز بضائع ولم يعط الصلاحية لوزير التجارة بالحجز على البضائع ولا اجتهاد في نص القانون.

وكان وزير التجارة كشف عن وجود مراقبي تموين مرتشين فأغلب الضبوط التموينية تكتب بتاجر المفرق وأكثرها جائرة ومتكررة إضافة إلى مشكلة المستوردين وعدم تقديم الفواتير الصحيحة بحيث ينجم عنه عدم توافق سعر المادة مع الفاتورة وتتطرق الغربي إلى مشكلة الحواجز على الطرقات التي تتعرض للسيارات المحملة للبضائع وتأخذ منهم مبلغاً مالياً أو أشياء عينية تطلب من السائقين كالدخان وما شابه ذلك وفي حال يتم ما طُلب من السائق لا تعبر السيارة وهذه مشكلة وجب حلها، وأشار إلى أن هناك لجنة مؤلفة من غرفة تجارة دمشق وغرفة صناعة دمشق للتباحث بشأن جميع القرارات التي ستصدر ولن يصدر أي قرار إلا بموافقة هذه اللجنة وإعادة لجنة دراسة الضبوط التموينية من جديد والتشديد على مراقبة الدوريات وطلب من غرفة تجارة دمشق رفع مذكرة للتباحث بشأن الهوامش الربحية ووضعها وفقاً للتكاليف.

تقصير أم فساد؟! لماذا لا تنفذ الجمارك الأحكام الصادرة لمصلحتها؟

مدير الجمارك: الحكم لمصلحة إدارة الجمارك حكم مدني لجهة الغرامات

رئيسة المحكمة الجمركية: مندوب الجمارك لا يتمتع بالخبرة القانونية لإجراء التنفيذ

| محمد راكان مصطفى

عن تأخر مدير الجمارك في إجراءات التنفيذ للأحكام الصادرة من المحاكم الجمركية لمصلحة مديرية الجمارك، التي يعود بعضها إلى أكثر من خمس سنوات بيّن المدير العام للجمارك فواز أسعد لـ«الوطن» أنه وعند صدور الحكم القضائي من المحكمة الجمركية لمصلحة إدارة الجمارك تقوم إدارة الجمارك بمتابعة إجراءات التنفيذ لدى دائرة تنفيذ الأحكام المدنية، مؤكداً أن الحكم لمصلحة إدارة الجمارك هو حكم مدني لجهة الغرامات المستحقة، وهنا تكمن خطورة التنفيذ.

وأنه ليس من الضروري أن يكون هناك أموال أو أملاك مسجلة باسم المخالف الذي صدر بحقه الحكم القضائي، ومن ثم يتعذر التنفيذ لعدم وجود ما يمكن التنفيذ عليه، وهنا تبقى التدابير الاحترازية لجهة منع السفر والحجز وسيلة ضغط على المخالف لتنفيذ الحكم لكونها تعوق حركة المخالف وحريته وأعماله التجارية.

من جهتها رئيسة المحكمة الجمركية بدمشق انتصار الصالح بينت لـ«الوطن» أنه وعند صدور الحكم القضائي من المحاكم الجمركية لمصلحة إدارة الجمارك واكتساب الحكم الدرجة القطعية تقوم إدارة الجمارك بتنفيذ هذه القرارات، ما يجعل مسؤولية التأخير والتراكم في التنفيذ على عاتق مديرية الجمارك.

ومن وجهة نظر الصالح أن هذا البطء بالتنفيذ يعود إلى أن إدارة الجمارك تقوم بتحييد إدارة قضايا الدولة (وهي محامي الدولة عن إدارة الجمارك) والمكلفة أساساً إقامة الدعوى منذ البداية، وفي جميع مراحل التقاضي، وانتهاءً باكتساب الحكم الدرجة القطعية، إلا أنه وفي مرحلة التنفيذ لا تقوم مديرية الجمارك بتكليف إدارة القضايا متابعة تنفيذ الأحكام القضائية، وإنما ترسل مندوب عنها من موظفيها الذي وعلى الأرجح لا يتمتع بالخبرة القانونية المطلوبة لإجراء التنفيذ ومن هنا يكون التقصير في متابعة إجراءات التنفيذ مقصوداً أو غير مقصود منه.

وعقبت صالح على تصريح مدير الجمارك بأنه من الصحيح أن الحكم الصادر عن المحاكم الجمركية هو حكم مدني إلا أن ذلك في شق منه، وهو جزائي في شق آخر بمعنى أن الغرامات التي يفرضها القضاء الجمركي هي غرامات مالية لكن في حالة عدم دفع هذه الغرامات يطبق الحبس الإكراهي لمدة سنة لمن يمتنع عن تسديد الغرامات الواجبة عليه ومن ثم لم يعد التنفيذ المدني هو المختص فقط في حال عدم التسديد بل يصبح التنفيذ من اختصاص دائرة تنفيذ الأحكام الجزائي أيضاً التي تصدر النشرات الشرطية بحق المخالفين الممتنعين عن تسديد الغرامات، وفي حال إلقاء القبض على المخالف بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية يغدو أمر التنفيذ المالي والجزائي موجباً بمعنى أنه على المخالف أن يسدد كامل الغرامة المفروضة عليه بموجب الحكم القضائي.

وأشارت الصالح إلى أنه وإضافة إلى ما ذكر سابقاً من إجراءات هناك التدابير الاحترازية الأولية التي يقوم بها وزير المالية من إلقاء الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمخالفين عند تنظيم محضر ضبط المخالفة ويتم تثبيت هذا التدبير الاحترازي من القضاء الجمركي، بحيث إنه وفي حال عدم قيام المخالف بتسديد ما عليه من غرامات محكوم بها يجري التنفيذ بشأنها.

مضيفة: إن من التدابير الاحترازية أيضاً تدبير منع السفر الذي يطبق بحق المخالف خشية تهريب الأموال والتهرب من تسديد الغرامات بسفر المخالفين إلى خارج القطر، والذي لا يتم رفعه إلا في حال دفع الغرامات وهو وسيلة من وسائل الضغط التي تستخدم على المخالف لكونها تقيد حريته في السفر والتعاملات التجارية.

> قانون الجمارك لا يتناسب مع الوضع الحالي

يشار إلى أن الصالح كانت في وقت سابق عبر «الوطن» قد طالبت بأن يتم تعديل قانون الجمارك بما يتناسب مع الوضع الحالي حيث تكون العقوبة رادعة ومنصفة في الوقت نفسه، وأنه يجب الأخذ بالحسبان أن قانون الجمارك متناقض في بعض المواد ومتشدد في بعضها الآخر، ما يستوجب أن تكون صلاحيات المحكمة الجمركية تبدأ مع بداية تنظيم الضبط الجمركي بصلاحيات أوسع، وألا يتم حصر حق الادعاء فقط بإدارة الجمارك العامة وذلك من خلال إقامة نيابة عامة جمركية تحافظ على الحق العام للدولة في القضايا المنظمة، وأن تكتسب المحكمة الجمركية الصفة الجزائية، إضافة إلى صفتها المدنية في آن واحد حيث يتم النظر في القضايا بشقيها الجزائي والمدني من المحكمة نفسها، الأمر الذي من شأنه تخفيف العبء عن القضاء وتخفيف الإجراءات.